



الباب الرابع
أفريقيا والأمن القومي



تعتمد استراتيجية أية دولة من الدول على مقومات أساسية أهمها العقيدة السياسية التي يقوم عليها النظام السياسي في هذه الدولة، والوضع الجيوستراتيجي للإقليم الذي توجد عليه، والموارد الطبيعية، وعدد السكان ودرجة التقدم الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي، ثم القوة العسكرية ولكل دولة سواء كانت صغيرة أو متوسطة أو كبرى ، استراتيجية عليا، تحدد أهدافها القومية في الداخل والخارج، وتحافظ على مصالحها الحيوية، وتحمي أمنها القومي وفي ضوء ذلك كله، يتم تحديد وتنظيم علاقاتها مع الدول المجاورة لها في المنطقة الإقليمية، وعلاقتها مع بقية دول العالم وسوف نستعرض سويا علاقة الأمن القومي العربي والإسرائيلي بأفريقيا

الأمن القومي الإسرائيلي

اتفق المفكرون والباحثون المتخصصون في الدراسات الصهيونية والإسرائيلية على أن استراتيجية إسرائيل العليا، تقوم في الأساس على العقيدة الصهيونية التي تعتبر الكيان الغاصب إسرائيلي ثمرة لها وهي تتأثر بشكل قوي ومباشر بالكيفية التي نشأ بها هذا الكيان كدولة على جزء هام وأساسي من فلسطين، والوضع الجيوستراتيجي لهذا الإقليم في قلب العالم العربي ، وفي منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة من هنا يتبين أن الأمن القومي بمعناه الشامل، يمثل الهدف الأول في التخطيط

الاستراتيجي الإسرائيلي على جميع المستويات السياسية والعسكرية والجغرافية وبالتالي فإن التوسع الإقليمي وزيادة مساحة الأراضي التي تحتلها إسرائيل بصورة مباشرة في فلسطين والبلدان العربية المجاورة أو التي تسيطر عليها سيطرة نفوذ سياسي أو اقتصادي في مدى الدوائر الحيوية لأمنها القومي، حسب تصورات قادتها ومفكرها الاستراتيجيين، إنما ترمي إلى زيادة عمقها الحيوي لتطبيق سياسة الهجرة والاستيطان وإلى إيجاد حقائق بشرية ومادية على أرض الواقع تمثل تحدياً بالغ الخطورة في وجه عودة الحقوق العربية السليبة ولذلك ترفض إسرائيل ذكر الحدود في وثائقها الرسمية وفقاً لسياسة بن جوريون الذي كان يقول : إن الحرب سوف ترسم حدود الدولة وستكون هذه الحدود أوسع من تلك التي خصصتها الأمم المتحدة وأوضح موشيه ديان في أعقاب حرب عام ١٩٦٧ أن الهدف الأول للطريق الذي نسلكه هو أن نضع خريطة جديدة وننشئ حدوداً جديدة ونهاية الصراع سوف تتحقق في التحليل الأخير الذي يتضمن الحقيقة الشاملة لوجود دولة يهودية هنا تكون من القوة والأهمية بحيث يصبح من المستحيل تدميرها وسيكون من الضروري التعايش معها .

وأوضح إيجال آلون خصوصية مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي بقوله عملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بصورة حثيثة من أجل تلمس التأييد الدولي خارج الدائرتين الأمريكية والأوروبية اللتين ضمنتا

لها الرعاية المستمرة والدعم المادي والسياسي والمعنوي والإسناد العسكري ولهذا فإن الإسرائيليين يمموا وجوههم شطر إقامة علاقات متنوعة مع دول في قارات أخرى وخصوصاً في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وقد ارتبط هذا التوجه بالعديد من الاعتبارات والمعايير أبرزها : المعيار الاقتصادي حيث ينظر الإسرائيليون إلى أن أقطار هذه القارات خاصة القارة الأفريقية هي أقطار متخلفة وقابلة لغزوها اقتصادياً واجتياح أسواقها واستثمار مواردها الطبيعية وقد أوضح وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق آبا اييان في كلية الدفاع الوطني عام ١٩٦٤ أن مستقبل إسرائيل الاقتصادي سيعتمد ، إلى حد كبير، على نشاطها الاقتصادي في الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهذا بدوره يفرض عليها تطوير شبكة علاقاتها مع هذه الدول وبالإضافة إلى المكسب الاقتصادي دعا اييان إلى السعي للتقارب مع الدول الأفريقية الحديثة الاستقلال لاستثمارها والحصول على تأييدها في المحافل الدولية والمعيار الاستراتيجي حيث سعى المسؤولون الإسرائيليون إلى إعطاء الأمن القومي الإسرائيلي بعداً إقليمياً ودولياً وإلى ربطه بشبكة من العلاقات مع أكبر عدد ممكن من دول آسيا وأفريقيا، دول الجوار غير العربية، انطلاقاً من إدراك الأهمية الاستراتيجية لهذه الأقطار من جراء موقعها الجغرافي، في محاصرة مقومات الأمن القومي العربي.

وفي هذا الخصوص يقول رئيس الحكومة الإسرائيلية الهالك ليفي

أشكول كانت إسرائيل تتوخى من سعيها إلى إنشاء علاقات مع دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية البحث عن الأمن وضمان وجودها ودعم مركزها الدولي مع ما يحققه ذلك من مزايا استراتيجية تنعكس إيجاباً على أمنها القومي .

وكذا المعيار الجغرافي حيث يعتبر الإسرائيليون الأقطار الآسيوية والأفريقية قريبة من حيث موقعها الجغرافي من الكيان الصهيوني قياساً على المسافة بينه وبين الولايات المتحدة فكيان العدو لم يكن يرتبط حتى النصف الثاني من الخمسينات، سوى بعلاقات ضيقة جداً مع أفريقيا مثل علاقته مع ليبيريا التي كانت ثالث دولة تعترف بإسرائيل .

أما البلد الأفريقي الذي أقامت الصهيونية العالمية علاقات وطيدة معه حتى قبل إعلان الدولة العبرية فكان دولة جنوب أفريقيا أثناء حكم العنصريين البيض فيه وقد تجسدت هذه العلاقة الوثيدة بين العنصريين في جنوب أفريقيا والصهاينة في زيارة رئيس حكومة البيض دانيال ميلين للكيان الصهيوني في مطلع الخمسينات، التي أسهمت في توطيد العلاقات الشاملة بين تل أبيب وجوها نسبورج بحيث أصبح العنصريون البيض أقوى حليف للصهاينة بعد الولايات المتحدة.

وفي النصف الثاني من الخمسينات بدأ يتبلور لدى الإسرائيليين ما عرف بالاتجاه الأفريقي في السياسة الخارجية الصهيونية، الذي تزعمه موشيه شاريت وزير الخارجية في ذلك الحين، وذلك كرد فعل على

مؤتمر باندونج الذي عقد عام ١٩٩٥ والذي برز فيه دور مصر الأساسي بالإضافة إلى دول آسيوية أبرزها الهند وأندونيسيا الأمر الذي أثار مخاوف الإسرائيليين وشجع على قيام العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ والذي كان من نتائجه فتح مضائق تيران أمام الملاحة الصهيونية في البحر الأحمر .

من هنا ارتبط الاهتمام بأفريقيا بمعيار اقتصادي يضاف إلى المعيار السياسي والجيوستراتيجي ومما قاله بن جوريون في حينه أن أفريقيا أصبحت بعد تأمين حرية الملاحة في مضيق إيلات تحتل الأولوية في علاقات إسرائيل الدولية لأن هذه العلاقات ستحقق نتائج غاية في الأهمية لكلا الجانبين أما موشيه شاريت فاعتبر أن أفريقيا تشكل من وجهة نظرهم، ميداناً مهماً لا ينبغي أن نسمح بنشوء فراغ فيه بعد حصول أقطارها على الاستقلال لأن ملء هذا الفراغ من قبل قوى غير صديقة سيعتبر نكسة لنا وينبع اهتمامنا بأفريقيا أيضاً من الروابط التاريخية التي يعود بعضها إلى الماضي السحيق وبعضها إلى مطلع هذا القرن، حيث عرضت أقطار أفريقية مثل كينيا على الحركة الصهيونية لتكون وطناً ينفذ فيه مشروع الوطن القومي .

هذا في الظاهر أما الحقيقة الكامنة وراء هذه المواقف الصهيونية فهي اعتبار الصهاينة أفريقيا بمثابة الحلقة الأسهل للاختراق والميدان الأرحب للتغلغل والاجتياح وقد اعتبر بن جوريون أن الطريق الأكثر

ضماناً للوصول إلى السلام والتعاون مع جيراننا، يكون عن طريق الحصول على أكبر عدد ممكن من الأصدقاء في آسيا وأفريقيا، الذين سيفهمون أهمية إسرائيل وقدرتها على المساهمة في تقدم الشعوب النامية حيث أنهم سينقلون ذلك المفهوم إلى جيران إسرائيل وقال ليشيم، الذي كان مديراً للإدارة الأفريقية في وزارة الخارجية الإسرائيلية أن صداقة أفريقيا هي عامل قوي يفيد إسرائيل في العالم الأفروآسيوي وقد تكون ذات دور حتى يمكن إقناع العرب بالتفكير في التعايش السلمي وعلى هذا الأساس تخرج إسرائيل من عزلتها وقد أبدى الاسرائيليون مخاوفهم من تزايد انتشار الإسلام في أفريقيا، مما يلحق أذى كبير بالمصالح الإسرائيلية ويقول تسفي مزال نائب المدير العام لشئون أفريقيا في وزارة الخارجية الإسرائيلية أن العالم صغير ومغلق، وأن ما يحدث في أي مكان يؤثر على المكان الآخر خاصة بالنسبة لما يحدث في أفريقيا التي تعتبر جارة لإسرائيل من الناحية الجغرافية، وإذا ما تفشى الإسلام هناك، فإن إسرائيل ستتضرر كثيراً

الأمن القومي العربي وأفريقيا

يكتسب القرن الأفريقي أهميته الاستراتيجية من كون دولة تطل على المحيط الهندي من ناحية، وتتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر حيث مضيق باب المندب من ناحية ثانية؛ ومن ثم فإن دولة تتحكم في

طريق التجارة العالمي، خاصة تجارة النفط القادمة من دول الخليج والمتجهة إلى أوروبا والولايات المتحدة كما أنها تعدّ ممراً مهماً لأي تحركات عسكرية قادمة من أوروبا، أو الولايات المتحدة في اتجاه منطقة الخليج العربي ولا تقتصر أهمية القرن الأفريقي على الموقع وإنما تتعداها للموارد الطبيعية، خاصة البترول الذي بدأ يظهر في الآونة الأخيرة في السودان، وهو ما يعد أحد أسباب سعي واشنطن تحديداً لإيجاد حل لقضية الجنوب، وكذلك في الصومال^(١) أضف إلى ذلك قربها من جزيرة العرب بكل خصائصها الثقافية ومكوناتها الاقتصادية، علاوة على ما فيه من جزر عديدة ذات أهمية استراتيجية من الناحية العسكرية والأمنية^(٢) وفي الآونة الأخيرة وبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، واستهداف سفارتي أمريكا عام ١٩٩٨م في كل من كينيا وتنزانيا برزت أهمية منطقة القرن الأفريقي بشكل أكبر في حرب أمريكا المعلنة على الإرهاب الدولي؛ حيث زارها وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد، والجنرال تومي فرانكس، والجنرال جون ساتلر قائد القوات الأمريكية في

١ - العلاقات السياسية بين مسلمي زيلع ونصارى الحبشة في العصور الوسطى - رجب عبد الحليم ص ٥٦.

٢ - الأمن القومي العربي ودول الجوار - سعد ناجي - نقلاً عن مجلة الوسط عدد ٢٥٢.

القرن الأفريقي، ويرابط على أرضها أكثر من ١٨٠٠ جندي أمريكي، كما ترسو على ميناء جيبوتي حاملة الطائرات مونت وايتني ، وتجوب سواحلها بعض السفن الموكلة بمراقبة كل سواحل القرن الأفريقي ويعود الاهتمام الإسرائيلي بالقرن الأفريقي لكونه أهم موقع استراتيجي بالنسبة لهم من الناحية الأمنية منذ ولادة الدولة العبرية في المنطقة الإسلامية العربية التي عرفت إعلامياً بالشرق الأوسط، وتعد أثيوبيا الحليف الأول لاستراتيجية إسرائيل في المنطقة ، وبوابتها الطبيعية إلى بقية دول القرن الأفريقي أما العلاقة الإسرائيلية الأثيوبية فأصل مرجعها تلك الأسطورة الخرافية التي تزعم أن الدم اليهودي يسري في عروق منليك ومن حكم بعده من حكام أثيوبيا؛ باعتبارهم على حد زعم الاسطورة ينحدرون من صلب نبي الله سليمان - عليه السلام - ولهذا لقب الإمبراطور هिला سلاس نفسه بأسد يهوذا ومهما كان الأمر فإن كل ما يهم إسرائيل أن لا يكون البحر الأحمر بحراً عربياً خالصاً؛ لذا استمرت إسرائيل منذ عام ١٩٤٩م في تقديم مساعداتها العسكرية لجميع حكام أثيوبيا بما فيهم الماركسي منجستوهيلا ماريام، وكان لإسرائيل قواعد عسكرية في الجزر الإريتيرية التي استأجرتها من أثيوبيا ، وقد أنشأت فيها هذه القواعد بعد زيارة ديان لأثيوبيا عام ١٩٦٥م، وفي ١١ سبتمبر من العام نفسه سجل حايم بارليف زيارة سرية لأثيوبيا ثم بعد قرب سقوط نظام منجستو رفعت إسرائيل - كما يذكر مستشار الرئيس

الإريتري للشئون التجارية محمد أبو القاسم حاج حامد في كتابه نحو وفاق وطني سوداني - الفيتو عن الثورة الإريتيرية في أهم العواصم الغربية بداية من واشنطن ولندن وبون وروما وحتى باريس؛ فقد كانت إسرائيل تكبل هذه العواصم، وتحول دون تعاملها مع الثورة الإريتيرية على أساس أن الاستقلال الإريتيري ضمن ارتباط إريتريا بالعرب يشكل مساساً بأوضاعها الإقليمية الاستراتيجية، والأمنية في البحر الأحمر والقرن الأفريقي وبهذا يتضح لنا أن استقلال إريتريا عن أثيوبيا جاء بعد رفع الفيتو الإسرائيلي عن استقلالها في تلك الحواضر الغربية؛ وذلك بالطبع ضمن شروط، وضمانات تقيد إريتريا من الميل كل الميل نحو الحق العربي، ونستطيع أن نقول أن إسرائيل استطاعت أن تعيد تأسيس علاقتها من جديد بكل من أثيوبيا وإريتريا لضمان مصالحها في البحر الأحمر والقرن الأفريقي ، ولم تتأثر هذه المصالح بانفصال إريتريا عن أثيوبيا، وظهورها دولة مستقلة في القرن الأفريقي.

إن هذه النتيجة لايسلم بها الأثيوبيون ولا الإريتريون؛ إذ ينفي كل منهما أن تكون علاقته مع الكيان الصهيوني على حساب الحق العربي والمصلحة العربية، وإن كان يتهم كل منهما الآخر بأنه أكثر قرباً إلى إسرائيل من صاحبه، هذا ما قاله وزير خارجية أثيوبيا سيوم ميسيفن لجريدة الزمان اللندنية بتاريخ ٢٠٠٢/١/١م في شأن العلاقة الإريتيرية

الإسرائيلية أثناء الحرب بين البلدين؛ حيث قال أن لدى أثيوبيا معلومات عن قدوم الإسرائيليين إلى إريتريا، وتجهيزها بالسلاح عبر وكلاء أو شركات مسجلة في دول أخرى مثل هنغاريا، وبلغاريا، ورومانيا، ولا يسعني إلا التأكيد أن من يريد مساعدة إريتريا ضد أثيوبيا راغب في الاصطياد في الماء العكر والخلصة فإن أثيوبيا لا ترتبط بأي علاقة خاصة مع إسرائيل .

والإريتريون من جانبهم أيضاً يرمون أثيوبيا بهذه التهمة؛ ففي مقال له بعنوان العلاقات الإريتريّة العربية قراءة جديدة يقول رئيس المركز الإريتري للدراسات الاستراتيجية الدكتور أحمد حسن دحلي صحيح أن إسرائيل عادت استقلال إريتريا قولاً وعملاً من ناحية، ولم تقف موقف الحياد في الحرب الإريتريّة الأثيوبية لدى اندلاعها عام ١٩٨٩م، بل إنها انحازت إلى جانب العدوان والغزو الأثيوبي ضد إريتريا بلداً وشعباً بقيامها بصيانة الطائرات الأثيوبية المقاتلة؛ وذلك بشهادة رئيس وزرائها الأسبق بنيامين نتنياهو.

إن كل ما يهمننا معرفته هنا هو أن لكل منهما ارتباطاً وثيقاً بالاستراتيجية اليهودية في القرن الأفريقي، ويمثلان معاً أهمية أساسية لدولة الكيان الصهيوني في الوقوف ضد المصلحة العربية، بغض النظر عن أي الطرفين أكثر قرباً لإسرائيل من الآخر، وعن أي منهما انحازت

إسرائيل له في حربهما على الحدود، فقد تكون إسرائيل أمدت هذا وذلك بالكيفية التي تناسبها لكونهما مهمين معاً بالنسبة لاستراتيجيتها في القرن الأفريقي، ولكل منهما مكانته المعتبرة والمقدرة في هذه الاستراتيجية؛ فكما يرى فلاسفة اليهود ومفكروهم أن لكل من إريتريا الخارجية على المجموعة العربية والإسلامية بفضل سياسات النخبة النصرانية التجنيد الحاكمة، بالإضافة إلى أثيوبيا العريقة في نصرانيتها، وظهور دولة إسرائيل اليهودية على أرض فلسطين يعدّ نصراً كبيراً في تجريد الشرق الإسلامي عن صبغته الإسلامية الصرفة حسب قول المؤرخ الإسرائيلي البروفيسير هاجا إيرلي في محاضرة له ألقاها عام ١٩٩٧م في جامعة أديس أبابا بحضور جمع غفير من الكتاب، والمؤرخين، والمتقنين، وغيرهم من الشخصيات الرسمية، قال فيها إن الشرق الأوسط لم يعد منطقة إسلامية بحتة، وأن القاهرة لم تعد عاصمة إسلامية لقد تغير الوضع كلياً؛ فالسيطرة الإسلامية لهذه المنطقة انتهت ب بروز دولة إسرائيل، وإريتريا التي يسيطر عليها المسيحيون، وبوجود دولة أثيوبيا المسيحية العريقة، إذ يمكن للأقباط إقامة دولتهم المسيحية في دلتا النيل في أي وقت؛ نظراً لنمو تعدادهم وتماسكهم وتفوقهم العلمي.

القرن الأفريقي والتأثير العربي:

العرب لا محالة معنيون بكل غاشية تغشى القرن الأفريقي بحكم ارتباطهم به أمنياً، وثقافياً، واقتصادياً، ومن المفترض أن يكون لهم اهتمام بكل ما تشهده ساحة القرن الأفريقي من صراعات ونزاعات أيّاً كانت طبيعتها، ولكن بما أن العرب في وضع لا يحسدون عليه من حيث التفرق، وانزواء كل دولة من دولهم في حدود ذاتها مغلقة عليها بابها من الطبيعي أن يقضى الأمر في غيابهم جميعاً، أو أن يكون صوتهم خافتاً ووجودهم باهتاً.

نعم ثمة تحرك عربي شوهد من بعض الدول العربية كمصر، والسعودية، وقطر، وأيضاً ليبيا للإسهام في حل نزاعات القرن الأفريقي، ومثل هذا التحرك وإن كان تعبيراً عن إدراك أهمية القرن الأفريقي للأمن العربي إلا أنه من الصعب جداً أن يكون أكيد المفعول، وبالغ التأثير ما لم يتسم بالمتابعة الجادة ليخدم فقط مصالح الاستراتيجية العربية، وإلا لن يفلح في توجيه المسار وفق مقتضيات الاستراتيجية العربية إن كان لهذه الاستراتيجية وجود فعلي، أو في قطف ثمار أي طارئ سياسي إيجابي من الممكن أن يشهده القرن الأفريقي، بل على العكس ربما جلب الضرر، وحيث أن غالب السياسات العربية لا تنطلق من دراسات تقدمها جهات

متخصصة، ولا تنطلق أيضاً من استراتيجية أمنية موحدة من الطبيعي أن تكون دون مستوى السياسة الإسرائيلية في التأثير، وأن تأتي التحركات العربية في القرن الأفريقي - كما في غيرها - على غير تناسق فيما بينها، وأن نرى لكل بلد عربي موقفاً مغايراً لموقف الآخرين كل حسب قبلته السياسية، هذا ما كانت عليه السياسة العربية فيما قبل الهيمنة الأمريكية - يوم كان العرب موزعين على المعسكرين - وهي اليوم على ما كانت عليه، بالإضافة إلى اشتداد حالة الهزال السياسي في الجسم العربي والذي لا يمكنهم من اتخاذ قرارات ورسم سياسات تتجاهل، أو تتنافس، أو تتزاحم مع إرادة وسياسات الولايات المتحدة باعتبارها القوة التي لا يعصى لها أمر، ولا يؤمن منها جانب إذا ما زوحت وكل العرب اليوم يخطبون ودّها، فأنى لهم منافستها؟ أو تجاهل خططها بوضع سياسات تنبع من المصلحة العربية الصرفة وإزاء هذا الواقع التعيس فإنه لا معنى لأن يقف الراحل العقيد القذافي مخاطباً الشعب الإريتري في أول زيارة له في ٥ فبراير ٢٠٠٣ م لإريتريا بقوله من مصلحة إريتريا أن تكون عضواً في المؤتمر الإسلامي، والجامعة العربية مثلما هو الحال بالنسبة لجيبوتي، والصومال، والسودان، وداعياً إلى عدم ترك فراغ في القرن الأفريقي تملؤه القوى الأجنبية مشيراً إلى أن هناك مخاوف من استغلال ما يسمى بمكافحة الإرهاب لإعادة الاستعمار العسكري، والسيطرة الأجنبية مرة أخرى على مصالح القرن الأفريقي وهذا الكلام من القذافي

مهما كان صحيحاً فلا يعني في النهاية شيئاً ما لم ينطلق من استراتيجية واحدة، ولا تأثير له والصف العربي يعاني من حالة التعثر والتبعثر، والتشوش في الرؤية .

خطر وجود إسرائيل على الأمن القومي العربي:

كتب البارون اليهودي روتشيلد في عام ١٨٤٠ في خطابة إلى رئيس الوزراء البريطاني بالمرستون يبين له خطر نقطة الارتكاز الجغرافي مصر ويربطها بالبعد القومي العربي ويبين أهمية وجود دولة يهودية من أجل احتواء خطر نقطة الارتكاز الجغرافي العربي على أوروبا والغرب ، فيقول إن هزيمة محمد علي وحصر نفوذه في مصر ليسا كافيين لأن هناك قوة جذب بين العرب وهم يدركون أن عودة مجدهم القديم مرهون بإمكانيات اتصالهم واتحادهم ، وهكذا لو نظرنا إلى خريطة هذه البقعة من الأرض فسوف نجد أن فلسطين هي الجسر الذي يوصل بين مصر والعرب في آسيا ، وكانت فلسطين دائما بوابة الشرق ، والحل الوحيد هو زرع قوة مختلفة على هذا الجسر في هذه البوابة ، لتكون هذه القوة بمثابة حاجز يمنع الخطر العربي ويحول دونه والعمل على استمرار عزل نقطة الارتكاز الجغرافي العربي عن القلب العربي الآسيوي ، وكان لهم ما خططوا له وقامت إسرائيل في ١٥ مايو ١٩٤٨ على التراب العربي في فلسطين وأصبحت بالفعل الحاجز المانع

للاتصال الطبيعي بين البلاد العربية ، ليس ذلك فحسب بل وخاضت حروب عديدة ضد الدول العربية وغيرها الكثير من الخروقات والمجازر سواء بلبنان أو فلسطين ، بل وفي تونس من قبل في ١ أكتوبر عام ١٩٨٥ ، والسودان مؤخراً.

وتبنت إسرائيل في سياستها تجاه العالم العربي إستراتيجية المحاصرة ، أي تطويق السياسة العربية ، وهو ما يعرف بسياسة شد الأطراف ثم بترها ، كما حدث في السودان والتي انتهت بظهور دولة جنوب السودان في ٩ يوليو ٢٠١١ بناءً على رغبة دولية قوية لفصل جنوب السودان ، حيث تلاقت جميع المصالح الأمريكية والإسرائيلية وحتى الأفريقية لدول الجوار أثيوبيا وكينيا وأوغندا حيث دعموا جميعاً قوات التمرد بقيادة الهالك جون جرانج ومن بعده سلفاً كبير بهدف التواجد الفعلي على أرض جنوب السودان التي ترى إسرائيل والولايات المتحدة فيها أفضل وسيلة للسيطرة على العمق الإفريقي ، وتهديد الأمن القومي العربي عامة ، والمصري السوداني خاصة ، وبشكل مباشر، إضافة إلى الحصول على النفط السوداني من الجنوب واستثماره .

تحديات إيرانية للأمن القومي المصري

أتاح موقع إيران الجغرافي لإيران قدرة على التميز والتفاعل الإقليمي، فهي دولة طريق أو معبر أفقى لحركة التجارة بين الشرق الآسيوى والغرب الأوروبى، وهى بمثابة جسر لنقل الحركة البشرية من الشمال الروسى المتجمد إلى الجنوب الدافئ فى الخليج العربى والمحيط الهندى، وقد أدى الموقع إلى نتيجتين تاريخيتين هما أن إيران صارت طريق التجارة بين شرق العالم القديم وغربه، وأنها صارت مطمع الغزاة منذ بدء الحياة السياسية، مما جعل لها علاقات مع جميع الدول سلباً وإيجاباً بالصدقة أو الحرب، وجعلها تتبنى عدة قيم أهمها الصمود فى مواجهة الغزو، والمحافظة على وحدة البلاد واستقرارها، واتخاذ استراتيجية التمدد للخارج درءاً للمخاطر من خلال منطق البيئة وأسلوب حكمها الامبراطورى وقد طرحت إيران المعاصرة بعض المشروعات الإقليمية، مثل مشروع أمن الخليج ٦+١+١، ومشروع السوق الإسلامية المشتركة، ومشروع اتحاد البرلمانات المشتركة، ومشروع وحدة العالم الإسلامى، ومشروع الشرق الأوسط الإسلامى، ومشروع الحكومة العالمية للإسلام، فضلاً عن توسيع قاعدة منظمة التعاون الإقليمى (اكو) بانضمام جمهوريات آسيا الوسطى إلى المنظمة، ولاشك فى أن مشروعات الوحدة والتعاون الإيرانية تسعى لرسم خريطة جديدة للمنطقة

تضم العالم العربي وإيران وتركيا ودول آسيا الوسطى الإسلامية والمنطقة الإسلامية في أفريقيا، تقوم أساساً على السياسة الأمنية، وتجزم إيران بأن حركة الثورة الإسلامية خارج الحدود الإيرانية لها نتائج فعالة، وهو ما ينسحب على قضايا فلسطين والعراق والخليج وآسيا الوسطى وتمثل رسالة الرئيس الإيراني محمود أحمدى نجاد إلى العالم خلاصة فكر النظام الإيراني، واعتقاده بحلم الشاه كحتمية قيام دولة آخر الزمان على أساس الحق والعدل، وفي اتجاهه نحو المصالحة مع النظام الدولي، من خلال المحبة والعدالة والسلام وإبداء حسن النية، دون التسليم بالواقع أو الاستسلام للنظام الدولي، مع استلهم الخطاب من حركة الأنبياء، والتحول الواضح نحو الأصولية الإنسانية، والتأكيد على ضرورة الحوار والتباحث وتبدو مراجعة أحمدى نجاد لأخطاء القيادات العالمية على ضوء أصول الأديان، من خلال التركيز على بيان كيفية إنشاء كيان إسرائيل، وتداعيات مأساة إنشائها طوال ستين عاماً، وممارسات إسرائيل والغرب، لمنع كل تقدم علمي أو تقني في المنطقة، باعتباره يمثل تهديداً لإسرائيل هكذا لم تتغير رسالة إيران إلى العالم منذ رسالة الهالك الخميني إلى رئيس الاتحاد السوفيتي السابق جورباتشوف، مع اختلاف الزمان والظروف المحيطة والأساليب، وهي كذلك محور مؤتمرات حوار الحضارات التي يقيمها الرئيس السابق سيد محمد خاتمي في مختلف أنحاء العالم.

وترى إيران أنها مؤهلة لعرض مشروع تجمع يمثل قوة سياسية واقتصادية مؤثرة ليس على المستوى الإقليمي فحسب، بل على المستوى العالمي أيضا، حيث تسعى لرسم خريطة جديدة للمنطقة تضم العالم العربي وإيران وتركيا ودول آسيا الوسطى الإسلامية والمنطقة الإسلامية في أفريقيا، وتعتقد أن المدخل الصحيح للتفاهم في المنطقة هو تقاسم الأهداف وأيضا الأساليب، بمعنى أن يقدر كل طرف معطيات الطرف الآخر، ويجعلها خطأ أحمر في علاقاته به، وليتعاونوا على هذا الأساس لمصلحة كل منهم، وأن هناك قضايا إقليمية لن تحل إلا بوجود تعاون مباشر وفعال بين أطراف المنطقة، وهناك مجالات كثيرة للتعاون اقتصادية وسياسية وأمنية وثقافية ودينية، وأن المشكلات القائمة ليست مستعصية على الحل، وليست عقبة في سبيل تحقيق الهدف الأهم.

وربما يلقي الإيرانيون باللائمة على مصر لرفضها العودة للنقاش والتفاهم، والتعامل بواقعية مع ظروف المنطقة، ومن ثم فإن الإيرانيين يرجعون تأخر التلاقى إلى الجانب المصرى بسبب مشكلة بين أجنحته السياسية، والتي يرون أنها لن تحل إلا بتقييم المصريين لعنصر المصلحة الناتج عن العلاقات بين البلدين على أساس المتغيرات والثوابت، وأن تجاهل العمق الحضارى لهذه الروابط في مختلف أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يفقدهم قاعدة أصولية في تقييم هذه العلاقات، فضلا عن القدرة على استقراء مستقبلها وهذا الرأى

الإيراني هو جوهر الخلاف الذي يؤدي إلى سوء الفهم، وإلى الاستنتاج الخاطئ وتعتبر قضايا التخابر الإيراني ضد مصر، والهجوم الإعلامي للتشكيك في دور مصر الإسلامي والإقليمي ضمن عوامل الضغط على مصر ومحاولة جذب التعاطف من خلال القضية الفلسطينية خير شاهد على ذلك إن ما يبدو من خلاف يصل إلى حد العداء السياسي بين إيران وإسرائيل، أو بين إيران والولايات المتحدة في الوقت الراهن لا يعبر عن حقيقة التفاعل بينهما، فليس من الممكن تجاهل أثر التفاعل التاريخي على التوجهات الحالية، مثل محنة السبي البابلي، والاستفادة ببنى إسرائيل في بناء ودعم الحضارة الإيرانية القديمة، ولقد ظل الدور اليهودي ممتداً عبر العصور تحت الدعم الإيراني، فتجلت صور التفاعل بين الطرفين في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية، حتى خلال الحرب العراقية الإيرانية، وخلال فترة الحصار والاحتواء المزدوج ومن المهم أن ندرك حقيقة التفاعل بين إيران وإسرائيل في إطار مشروع الشرق الأوسط الجديد من خلال مبدأ المصلحة، الذي يعتبر ركناً أساسياً في عقائد هذين النظامين، وهو يسمح لهما باتخاذ مواقف ظاهرة لا تعبر عن حقيقة التعاملات المستترة التي لها ما يبررها، سواء على مستوى الفكر القومي أو العقائدي، وهو ما تكون له آثاره السلبية على الدول العربية والأمن القومي المصري وتسعى إيران لإيجاد تحول في أسلوب الخطاب يمثل نقلة في نوعية الحوار مع المجتمع الدولي،

حيث نلاحظ اتخاذ السياسة الخارجية لإيران مواقف إيجابية، بما يفيد الحفاظ على المصالح الوطنية والأمن القومي الإيراني، وأهداف إيران فأى نفع يعود على إيران من اندفاعها لدعم بعض الجماعات اللبنانية والفلسطينية بالشكل الذى يجعل مصالح إيران فى مواجهة مع المصالح المشتركة مع العرب وإسرائيل، والقوى الدولية المؤثرة؟ والإجابة عليه تكشف الممارسة الميكيفيلية، ومؤداها حشد الجهود لاتخاذ مواقف عنيفة فى الأزمة، تحت ستار استراتيجية المقاومة، لإدخال المنطقة فى حالة من التوتر، تسمح بتصدير مشاكل الداخل إلى دول المنطقة، وتهيئ المجال لتحقيق الحلم الإيراني بعودة المهدي المنتظر، وإقامة الحكومة العالمية للشيعة ومع توافر تقارير تشير إلى أن إيران على صلة ببعض الجماعات المتطرفة فى نقاط مختلفة من العالم، من خلال جيش حراس الثورة الإسلامية، حيث أدت طبيعة تكوين جيش الحراس إلى أن تحمل عناصره معها عند عودتها إلى إيران، بعد انتهاء تدريباتها فى المناطق الملتهبة من العالم، حيث تعمل المنظمات الثورية المتطرفة، عادت تحمل معها صداقات مع بعض عناصر هذه المنظمات والجماعات التى تعتبر خارجة عن إطار الشرعية الدولية، بل إن بعض هذه الصداقات تحولت إلى مديونيات مادية ومعنوية يحملها الحراس لهذه العناصر، وسواء من خلال القيام باستثمار هذه الصداقات، أو دفع هذه المديونيات، باتت العلاقات وثيقة بين حراس الثورة الإسلامية وهذه المنظمات، ومن خلال

هذه العلاقات تتم عملية تبادل المصالح ولاشك أن تنامي بعض التوجهات النقدية، والدينية الحادة ناتج عن تأثير الدعاية للثورة الإسلامية وعندما قال الخميني في خطاب له بعد نجاح الثورة سنصدر ثورتنا إلى كل العالم، حتى يعلم الجميع لماذا قمنا بالثورة، لم يكن يعنى إشعال الحرب مع دول المنطقة، ولكن حراس الثورة الإسلامية، حلاً لمشاكل النظام، ركزوا على فكرة تصدير الثورة، ليس من أجل عرض نموذج لم تتضح معالمه بعد، بل من أجل تصدير مشاكل يراد التخلص منها، حيث أصبحت عملية أمنية في المقام الأول، لأن التصدير إذا زحف إلى الخارج يوقف أى زحف إلى الداخل، وثورة المبادأة تمنع الثورة المضادة من البروز، واستندوا في ذلك على بعدين أساسيين البعد الأول، هو البعد العقائدي لتغيير سلوكيات سكان المنطقة في اتجاه قيم الثورة الإسلامية، من خلال منطلقين الأول هو الالتفاف حول قيم آل البيت وتوجيهات أئمة الشيعة، والثاني هو دمج السياسة بالعبادات في صياغة جديدة لشكل العبادات وجوهرها وأبعادها والبعد الثاني هو بعد النضال الذي يهدف إلى إيجاد قوة ذاتية من دول المنطقة، بكل إمكانياتها العسكرية والأمنية والاقتصادية بدعم بشري وخبرات إيرانية، ترفض المهادنة مع قوى الاستكبار العالمي، وتواجه هذه القوى وعملاءها في الداخل من الرجعيين والسلبيين، فضلاً عن دعم ومساندة وتمويل الحركات الثورية في المنطقة وقد اعتبر الحراس قيام الجمهورية الإسلامية في إيران مجرد خطوة أولى تجاه إنشاء الدول

العالمية، التي هدفها تحرير البشرية بأكملها، ووجهوا علاقاتهم إلى كل من الحركات الثورية والأقليات الشيعية، بوصفها رسل الجمهورية الإيرانية لنشر مبادئها التي فيها إنقاذ المستضعفين وخلصهم.

إن إيران المعاصرة كما أثبتت التجارب، تجيد اللعب في الساحات الاستراتيجية الخارجية، معتمدة في ذلك على الشخصية القومية الإيرانية التي دأبت على تصدير مشاكلها إلى الخارج على مدى التاريخ، واستطاعت بذلك أن تكتسب عنصر المبادأة التي تقوم عليها سياستها الخارجية الحالية وأسلوب المبادأة هو أسلوب ضاغط لا ينتظر مبادرات، بل يقدمها وردود أفعاله جاهزة ليس فيها مجال للتردد، وهذا يعنى أن إيران قد خططت له على المدى القريب والبعيد، ووضعت في خططها كافة الاحتمالات، معتمدة على خبراتها في علاقاتها مع الدول، وعلى قدرتها على التحرك السريع الفعال في إدارة الأزمات، وإمكانات الفقه السياسي المساعدة، والأخطر من ذلك تلك العلاقات المعقدة التي نسجها أفراد وقيادات جيش حراس الثورة الإسلامية منذ قيام الثورة وحتى الآن مع جماعات وأحزاب وحكومات في مختلف أنحاء العالم، تقوم على تبادل الخدمات والخبرات والمساعدات وهناك قضايا ينبغي بحثها، ليس لأن هذه القضايا قد فرضت نفسها على الساحة فقط، بل لأن بحثها أصبح ضرورة وطنية وعربية وإسلامية، سواء ما يتعلق بفلسطين أو العراق أو لبنان أو إيران أو طبيعة وحجم القوات الأمريكية والأجنبية في

المنطقة، أو زيادة التدخل الأجنبي في شئون دول المنطقة، أو المشروع النووي الإيراني منها:-

أولاً: قضية الجزر الثلاث التي تحتلها إيران:

حيث حرص المسؤولون الإيرانيون على التأكيد على أن هذه الجزر جزء لا يتجزأ من التراب الإيراني، مما يؤدي إلى عدم تصديق التوجه الإيراني لإقامة علاقات طيبة مع دول الخليج والدول العربية، على أساس الالتزام بمبادئ القانون الدولي واحترام استقلال أراضي الدول، ووحدتها وسيادتها، وعدم التدخل في شئونها الداخلية، ونبذ اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها، وحل النزاعات بالطرق السلمية، وهو ما جعل قضية الجزر عنصراً من عناصر تشكيل العلاقات المصرية- الإيرانية، وان تطور العلاقات مع إيران لن يكون على حساب قضية الجزر أو دعم الإمارات فيها، وهذه القضية قضية أمنية مصرية وليست إماراتية فقط.

ثانياً: قضية أمن الخليج:

ليس باعتبارها التزاماً عربياً فقط، بل لوجود مصالح أمنية واقتصادية، في حين ترفض إيران أن تتدخل أية دولة من خارج دول الخليج في قضية أمن الخليج، تحت شعار أن أي مشروع حول أمن الخليج لا تضعه إيران أو لا تشترك في وضعه على الأقل هو مشروع

فأشمل، لأنه يتجاهل دولة خليجية لها أكثر من نصف السواحل المطلّة على الخليج، ومياهاها الإقليمية في الخليج أوسع من سائر الدول الخليجية، وتتحكم في مضيق هرمز الذي يعتبر المنفذ الوحيد للخليج على المحيط ومن ثم فإيران تبادر إلى طرح مشروع لحلف أمني جماعي يضم دول مجلس التعاون الست بالإضافة إلى العراق وإيران، يضمن أمن الخليج على المدى البعيد، رغم إدراكها أن هذا المشروع يجد اعتراضاً من بعض الدول الخليجية والعربية، خاصة الدول التي لها تعاون عسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثاً: قضية الوجود الأجنبي في المنطقة:-

خاصة في العراق والخليج والأراضي المحتلة.

رابعاً: قضية تنامي القدرات العسكرية الإيرانية :

رغم التأكيدات الإيرانية بأنها لن توجه إلى أية دولة خليجية أو عربية، إلا أنها تطرح مخاوف عربية من احتمال استخدامها إذا تراجع النظام الإيراني عن سياسته الانفتاحية، في حالة ما إذا أقدمت الولايات المتحدة أو إسرائيل على ضربها، وما لذلك من تداعيات.

خامساً: عملية التطبيع مع إسرائيل.